



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 12-9-96
Photo No. : 98

ليس هذا الكلام من قبيل العناد او المكابرة. فأي تقويم اجمالي للعملية الانتخابية في جولاتها الاربعة الأولى، يفضي الى نتائج ليست كلها سلبية. بالطبع، يفترض ان يكون الحساب مبنيا على قياس: بماذا نقيس الخسارة؟ او بكلمات ادق، بماذا نقارن نتائج الانتخابات؟ فهل نقارن مثلا بين مجلس 1992 ومجلس 1996؟ او نتخلى، مؤقتا، عن القياس البرلماني لنبحث في تقدم العمل السياسي او تراجعها؟

من نافل القول ان النتيجة تختلف كلياً بحسب القياس الذي نختاره. ففي الحساب البرلماني الصرف، الربح، ربح السلطة، يتأكد ويتضاعف. اما في الحساب السياسي، فالنتيجة تكون بالضرورة مختلفة. يكفي للتأكد من ذلك اجراء مقارنة بسيطة بين الحيز الذي كان متاحا للكلام والعمل قبل سنتين، وكل هذه "الخطوط الحمراء" المتخيلة التي تم اختراقها في الاشهر الماضية.

ان هذه المسافة التي تم اجتيازها في السنتين الماضيتين هي ما يؤكد ان المجتمع اللبناني ما زال عصيا على محاولات التصحير السياسي التي يتعرض لها، بل انه قادر على اعادة انتاج نخب تعوض ما اصابه من تصحير، وان تكن تلك النخب مقيدة بفعل القانون الانتخابي وسياسات الامر الواقع.

ليست اعادة انتاج النخب بالامر البسيط. فهي اولا تفيد ان لبنان لم يعد مجرد ساحة، وتفيد ثانيا ان انحسار العوامل التي تسعى الى ابقائه ساحة لن يحول البلاد خرابا، ولا فريسة لـ"منقذ" ما.

وهذا في ذاته يبرر المشاركة في انتخابات حُسم موضوع الربح الكبير فيها قبل ابتدائها.

سمير قصير

المجتمع ينبض بالسياسة

حساب الربح والخسارة هو من الأمور الملازمة للعملية الانتخابية. وهو تاليا ما يجب ان يدعى إليه كل من اعتبر نفسه معنيا بالعمل السياسي خلال هذا الصيف.

في الظاهر الحساب سهل. فهناك اولا 128 رابحا (وان يكن اعلان "ربح" 23 منهم مؤجلا اياما قليلة حتى الانتهاء من المعاملة الاقتراعية في البقاع). وهناك فوق ذلك رابح اكبر، وهو ما يرمز اليه بكلمة "السلطة". فهذه السلطة باتت تتحكم في السواد الاعظم من النواب. وهناك ايضا ما هو وراء السلطة، بل فوقها، اي سوريا التي اثبتت قدرتها على الحفاظ على الحد الأدنى من اشكال الديمقراطية الانتخابية من دون تعريض نفوذها الى اي اهتزاز.

لا مجال للنقاش هنا: انه ربح صاف بالنسبة الى السلطة والى من وراءها. ولا يخفف من حجمه كونه كان متوقعا في ظل قانون انتخابي هجين حيك على قياس المتحكمين في الحكم. لكن الوقوف عند هذا الحد لا يفي بالفرض المطلوب من حساب الربح والخسارة. فكشف الحسابات في السياسة يهدف الى التخطيط للمستقبل وليس فقط الى تقاسم المفانم او تبعات الخسارة. وبهذا المعنى، لا يستقيم الحساب الا انا عد في عداد الرابحين بعض الذين خسروا!
